المحسنات اللفظية عند علماء القرنين السابع والثامن الهجريين مقاربة بلاغية

الأستاذ الدكتور حامد ناصر عبود الظالمي
محمد أحمد محمود
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم , الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على خير البشر , الذي انشق له القمر , وسلم عليه الحجر , ما طلعت الشمس على أشرق منه وجهاً ولا أنور , فاللهم صلي عليه وعلى آله والطيبين الطاهرين ، ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين ، آمين رب العالمين .

أما بعد ..

البديع عند البلاغيين هو : علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة .

أي أن هذه الوجوه تعتبر محسنة للكلام بعد رعاية هذين الأمرين , وإلا لكان البديع كتعليق الدر على أعناق الخنازير .

وقد يخلو الكلام الفصيح البليغ عن صنعة البديع , كذلك يخلو الكلام الذي فيه صنعة البديع عن الفصاحة والبلاغة , فيظن أن الصانع يستحق المدح باعتبار صنعة البديع , والذم باعتبار فوات صناعة الفصاحة والبلاغة , كلا ليس الأمر كذلك , فصانع البديع لا يستحق المدح على الإطلاق وإنما يستحق المدح بعد رعاية شرائط البلاغة من رعاية المطابقة ووضوح الدلالة , ولذلك دخلت هذه الشرائط في تعريف البديع . فالبديع لا يكون بديعا إلا بمراعاة ما يدخل في نطاق المعاني والبيان , وحينئذ يعد الكلام الذي يشمل صنعة البديع هو أقصى مراتب الكلام في الكمال ومن الجدير بالذكر أن الدراسة اقتصرت على ثلاثة ألوانٍ بديعية هي الجناس, ورد الصدر على العجز, والسجع

المحسنات اللفظية

وَهِيَ المحسناتُ التي يكون التحسين فيها راجعاً إلى اللفظ أولاً, وبالذات, ويتبعه تحسين المعنى ثانياً, وبالعرض().

والمحسنات اللفظية عدة أنواع وسيكون كل لون نتناوله في مطلب مستقل.

المطلب الأول

الجناس

اختلفَ البلاغيونَ في تعريف الجناس, وأقسامه اختلافاً شديداً, ولعله من أكثر ألوان البديع بل فنون البلاغة تشظياً في تحديد المصطلح, والوقوف على حقيقته.

قال ابن الأثير: "اعلم أنَّ التجنيس غرة شادخة في وجه الكلام وقد تصرف العلماء من أرباب هذه الصناعة فيه فغربوا وشرقوا لاسيما المحدثين منهم وصنف الناس فيه كتباً كثيرة وجعلوه أبواباً متعددة واختلفوا في ذلك وأدخلوا بعض تلك الأبواب في بعض"().

فاختلفوا بدءاً في تسميته بعضُهم سَمَّاهُ اتفاقَ اللفظينِ, والمعنى مختلف, وبعضهم سمَّاهُ المطابقَ, والطباقَ, والتَّرديدَ, والتَّجنِيسَ, والمجانسةَ, والتجانسَ().

عرفه ابن المعتز (ت 296هـ) بقوله: "هو ن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعرٍ وكلامٍ"().

وردَّ عليه الصفدي: بأنَّ هذا التعريف تعريف دوري, وذلك غير جائز في صناعة الحدود والرسوم().

وعرفه قدامة بن جعفر (ت 337هـ) بأنَّهُ: اشتراك المعاني في ألفاظ متجانسة على جهة الاشتقاق().

وردَّ عليه الصفدي أيضاً قائلاً: إنَّهُ عَرَّفَ الشيءَ بنفسِهِ, وهذا غير جائزٍ؛ لأنَّ قوله: (في ألفاظ متجانسة) يفضي إلى الدور لأننا بهذا لا نعرف المتجانس إلَّا بعد معرفة الجناس ولا نعرف الجناس إلَّا بعد معرفة المتجانس فأدى ذلك إلى الدور, وهو محال().

ثم قال ويمكن الجواب عنه بأن يقال: إنه ما أراد المتجانس في الاصطلاح بل المتجانس في اللغة أي في الألفاظ المتشابهة وعلى كل حال فهو حد مضطرب إذ فيه لفظ موهم، وأما قوله (على جهة الاشتقاق) فيخرج عنه جمع أنواع الجناس إلا الجناس المشتق().

وعرفه الرماني (ت 384هـ) بأنَّهُ: "بيان المعاني بأنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد في اللغة"().

قال الصفدي (ت 764هـ): حدّ الرماني من أسلم الحدود لكنه غير جامع لأنه يخرج عنه جناس التصحيف والتصريف والمركب وجناس المعنى والجناس المطمع().

قال ابن الأثير: وحقيقة التجنيس أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً().

وردَّ الصفدي (ت 764هـ) عليه أيضاً بقوله: "وأما حد ابن الأثير فهو أيضاً غير جامع لأنه يخرج عنه مثل الجناس المزدوج والجناس المطمع، والجناس الخطي والجناس المعنوي"().

وردّ الصفدي مردود بأن هذه الأقسام التي ذكرها بأنها خارجة عن حد ابن الأثير قد عدّها ابن الأثير من المشبه بالتجنيس والتجنيس عنده قسمان الأول التجنيس الحقيقي وهو الذي سماه البلاغيون التام والذي ينطبق عليه حده والثاني المشبه بالتجنيس وتحته ستة أنواع()، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن أقسام الجناس.

وعرفه ابن النحوية (ت 718هـ) بقوله: "هو أنْ يؤتى بمتماثلين في الحروف, أو بعضها متغايرين معنى في غير رد العجز على الصدر"().

قال الصفدي: ويخرج عن هذا الحد الجناس الخطي وجناس المعنى().

وعرفه الصفدي (ت 764هـ) بتعريف أقرب إلى التوصيف والشرح منه إلى الحدود والتعريفات فقال: "هو الإتيان بمتماثلين في الحروف أو في بعضها، أو في الصورة، أو زيادة في أحدهما، أو بمتخالفين في الترتيب أو الحركات أو بمماثل يرادف معناه مماثلاً آخر نظماً"().

وعرفه الطوفي (ت 716هـ) بأنَّهُ: اشتمال الكلام على كلمتين فصاعداً بالقوة أو بالفعل من جنس واحد ومادة واحدة().

ويبدو أن قوله (بالقوة) قيد ليدخل في التعريف ما يسمى الجناس بالمعنى أو الجناس بالإشارة.

وأما أقسامه فاختلفوا فيها أيضاً توسعة وتضييقاً وخلطاً وأدخلوا بعضها في بعض.

وللوقوف على الخلاف والردود في أقسام الجناس سيعتمد الباحث تقسيم القزويني() فيثبت كل قسم من أقسامه ويشير إلى الخلاف والردود في كل قسم من تقسيم القزويني سواء لمن سبقه أو من جاء بعده.

أقسام الجناس:

أولاً: الجناس التام(): وهو اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها والتام يقسم على أنواع:

1- المماثل: هو أن يكون اللفظان من نوع واحد اسمين أو فعلين ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: 55].

2- المستوفى: وهو أن يكون اللفظان من نوعين كاسم وفعل ومثّل له بقول أبي تمام:

مَنْ مَاتَ مِنْ حَدَثِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحيَا لَدَى يَحيَى بنِ عَبْدِ الله()

وسمى ابن الأثير (ت 637هـ) الجناس التام بالجناس الحقيقي وهو النوع الوحيد عنده من الجناس وأما بقية الأنواع فهي مشبهة بالجناس()، ومثّل للجناس الحقيقي بقول أبي تمام:

مِنَ القَومِ جِعدٌ أَبيَضُ الوَجْهِ وَالنَّدَى وَلَيْسَ بنانٌ يُجتَدَى مِنهُ بِالجِعدِ()

"فالجعد: السيد، والبنان الجعد: ضد السبط فأحدهما يوصف به السخي والآخر يوصف به البخيل"().

ومثّل له أيضاً بقوله:

كَم أحرَزَتْ قَضُبُ الهِندِي مُصلتةً تَهتَزُ فِي قَضُبٍ تَهتَزُ فِي كُثُبِ
بِيضٌ إذَا انتُضِيَتْ مِن حجبِهَا رَجعَتْ أَحقُ بِالبِيضِ أَبدَاناً مِنَ الحُجُبِ()

"فالقضب: السيوف، والقضب: القدود على حكم الاستعارة وكذلك البيض: السيوف والبيض النساء وهذا من النادر الذي يتعلق به أحدٌ"().

ثم قال ابنُ الأثيرِ: "وربما جهل بعض الناس فأدخل في التجنيس ما ليس منه نظراً إلى مساواة اللفظ دون اختلاف المعنى فمن ذلك قول أبي تمام:

أَظُنَّ الدَّمعَ فِي خَدِي سَيُبقِي رُسُوماً مِنْ بُكَائِي فِي الرُسُومِ()

وهذا ليس من التجنيس في شيء إذ حدّ التجنيس هو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى وهذا البيت المشار إليه هو اتفاق اللفظ والمعنى معاً"().

وردّ ابن أبي الحديد على ابن الأثير بقوله: إنَّ لفظتي (قضب) و (بيض) في البيتين خارجة عن باب التجنيس بالكلية لأن القضب جمع قضيب وهو العود الرشيق من الشجرة هذه هي حقيقة هذا اللفظ في أصل وضعه وإنما سمي السيف به مجازاً أيضاً ومثل ذلك البيض فانها ليست من أسماء النساء ولا البيض من أسماء السيوف ولا سمعنا أن الأبيض اسم للسيف كما أن الليث اسم للأسد وإنما البيض عبارة عن أشياء ذوات بياض فقط ثم استعيرت اللفظة للسيوف والنساء صفة لا اسماً وهذا أمر خارج عن باب التجنيس فلئن كان مثل هذا تجنيساً فليكن بيت أبي تمام – الذي أخرجه ابن الأثير من التجنيس – تجنيساً لأن رسوم الدمع هي مجاريه وآثاره ورسوم الدار جمع رسم وهو مصدر رَسَمْتُ الدار أي عفيتها وهذا أشد اختلافاً من لفظتي البيض والبيض والقضب والقضب().

وأنكر الصفدي (ت 764هـ) على ابن الأثير عدم عدّه لفظتي (رسوم) في البيت من الجناس فقال: هو نفى أن يكون هذا البيت من الجناس جملة وأنا أقتله بسيفه وأقول: إن هذا البيت أعلى مراتب الجناس لأنه جناس تام وهو الذي تتفق ألفاظه ويختلف معناه لأن السامع يفهم من قوله: (رسوماً) في الأول غير ما يفهمه من قوله (في الرسوم) ثانياً ويجد في نفسه تفرقة بين اللفظين في المعنى إذ المعنى الذي يفهم من البيت أن الشاعر قال: أظن الدمع سيبقي في خدي أخدوداً وحفائر بإدمان جريانه من بكائي في آثار منازل الأحباب().

وأنكر الصفدي على ابن أبي الحديد ما تقدم من كلامه فقال: الأبيات الثلاثة من أعلى مراتب الجناس لأن السامع يفهم من كل لفظة مع قرينتها ما لا يفهمه من الثانية مع قرينتها فابن الأثير سها في البيت الذي فيه لفظتي (الرسوم) وابن أبي الحديد تعنت في البيتين الثانيين على أن دعواه أن قضيباً في السيف والقد مجاز لا تصح منه بدليل أنه يجوز أن تقول سيف قضيب: ولا تقول: قد قضيب بل قد كالقضيب بإثبات أداة التشبيه بخلاف الأول().

قال ابن الأثير ومن التجنيس الحقيقي قول أبي تمام:

إذَا الخَيلُ جَابَتْ قَسْطَلَ الحَرْبِ صَدَمُوا صُدُورَ العَوَالِي فِي صُدُورِ الكَتَائِبِ()

فلفظ (الصدور) في البيت واحد والمعنى مختلف().

قال ابن أبي الحديد: وهذا البيت ليس من التجنيس أيضاً لأن (الصدر) اسم لهذا العضو المخصوص لكنه لما كان هو مقدم الإنسان نقل إلى صدور العوالي وهي رؤوسها وما يتقدم منها وإلى صدور الكتائب وهي ما يتقدم منها أيضاً فالمعنى واحد في الموضوعية وإذا اتحد المعنى خرج عن باب التجنيس().

وأطلق ابن الزملكاني على الجناس التام اسم المستوفى ولم يجعل المستوفى من أنواع التام وإنما جعله مرادفاً له().

وأما الصفدي فقد قال: الجناس التام والمستوفى والمماثل كلها مترادفة بمعنى واحد وقسمه على أنواع فرعية:

1- أن يتفق الركنان في الجملة الاسمية ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: 55].

2- أن يتفق الركنان في الفعلية ومثّل له بقول الشاعر:

فَدَيتُ مَن زَارَنِي عَلَى وَجَلٍ مِنَ الأعَادِي وَقَلْبُهُ يَجِب()

3- أن يتفق الركنان في الاسم والفعل ومثّل له بقول أبي تمام:

مَنْ مَاتَ مِن حَدَثِ الزَّمَانِ فَإنّهُ يَحيَا لَدَى يَحيَى بنِ عَبدِ الله()

4- أن يتفق ركناه من الفعل والحرف ومثّل له بقول الشاعر:

وَلَو أنَّ وَصْلاً عَلَّلُوهُ بِقُربِهِ لَمَا أنَّ مِن حِملِ الّصبَابَةِ وَالجَوَى()

5- أن يتفق ركنا الجناس من الاسم والحرف قال الصفدي وهذا القسم لم أقف له على شاهد لكن يمكن أن يتصور في مثل قولك: بلغني أنَّ أنَّ زيدٍ مثل عمرو، ثم قال: وهناك قسماً سادساً أن يتفق ركنا الجناس من الحرف والحرف وهذا القسم لا يمكن تصوره لأن الحروف معلومة الصيغ مضبوطة().

قسّم القزويني الجناس تقسيماً آخرَ على قسمين():

1- الأول: البسيط وهو ما تقدم.

2- الثاني: المركب وهو أن يكون اللفظ المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة ومثّل له بقول الحريري:

وَلَا تَلَه عَن تِذكَارِ ذَنبِكَ وَابْكِهِ بِدَمعٍ يُضَاهِي المُزْنَ حَال مُصَابِه
وَمَثِّلْ لِعِينَيكَ الحِمَامَ وَوَقْعِهِ وَرَوعَةَ ملقاه ومَطعَمِ صَابِه()

ب- المتشابه: وهو أن يتفق اللفظان في الخط ومثّل له بقول أبي الفتح البستي:

إذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعْهُ فَدَولَتُهُ ذَاهِبَة()

ج- المفروق: وذلك إذا افترق اللفظان ومثّل له بقول أبي الفتح البستي:

كُلّكُم قَد أَخَذَ الجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الـ جَامِ لَو جَامَلَنَا()

قال القزويني وهو يتحدث عن الجناس المركب: "والتام أيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً سمي جناس التركيب ثم إن كان المركب منهما..."().

قال السبكي: إن قول القزويني (المركب منهما) يدخل فيه ما إذا كانا مركبين من كلمتين مثل: (جام لنا) و(جاملنا) لا كما فهم بعضهم أن المراد أن يكون أحدهما مركباً والآخر مفرداً وجعل الذي كلمتاه المتجانستان مركبتان نوعاً آخر سماه جناس التلفيق() ومثّله بقول البستي:

إلَى حَتْفِي سَعَى قَدَمِي أَرَى قَدَمِي أَرَاقَ دَمِي()

وجعل الصفدي المتشابه والمفروق كلها من المفروق().

ثانياً: **الجناس المحرَّف**: وهو أن يختلف اللفظان في هيئات الحروف فقط وهو نوعان():

1- **الأول**: الاختلاف في الحركة فقط ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ* فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: 72 – 73] وبقولهم: (جُبة البُرد وجُنة البّرد).

2- **الثاني**: الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم: (البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْكِ).

وسمى السكاكي الجناس المحرف بالجناس الناقص[]. وجعله ابن الأثير القسم الأول من المشبه بالتجنيس فقال: هو الذي تكون حروفه متساوية في تركيبها مختلفة في وزنها[].

وسماه الصفدي (الجناس المغاير) وقال منهم من يسميه (تجنيس التحريف) ومنهم من يسميه (المختلف) وقسمه على أنواع كثيرة لا طائل منها ولا داعي لذكرها هنا[].

ثالثاً: الجناس الناقص: وهو أن يختلف اللفظان في أعداد الحروف فقط ويكون على وجهين[]:

1- **الوجه الأول**: أن يختلفا بزيادة حرف واحد وهو على وجوه أيضاً:

أ- أن يكون الحرف الزائد في أول الكلمة كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ* إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 29 – 30].

ب- أن يكون في وسط الكلمة كقولهم: (جدي جهدي).

ج- أن يكون في آخر الكلمة ويسمى المطرف كقول أبي تمام:

يَمدُونَ مِن أيدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمِ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ[]

2- الوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد ويسمى المذيل كقول الخنساء:

إنَّ البُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ءُ مِنَ الجَوَى بَيْنَ الجَوَانِحِ[]

وأدْخَلَ ابنُ الأثيرِ الجناسَ الناقصَ تحت القسم الثالث من أقسام المشبه بالتجنيس وهو أن تكون الألفاظ مختلفةً في الوزن والتركيب بحرف واحد[] ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ* إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 29 – 30] وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ [الكهف: 104].

ومثّل له أيضاً بقول محمد بن وهيب الحميري:

قَسَّمْتَ صُرُوفَ الدَّهْرِ بَأساً وَنَائِلاً فَمَالُكَ مَوتُورٌ وَسِيفُكَ وَاتِرٌ[]

وردَّ عليه ابن أبي الحديد بقوله: إن إدخال هذا البيت في التجنيس من ظريف الأشياء فان المعنى في الكلمتين واحد وإنما يختلف الفاعل وصيغة المفعول كالمضروب ولو كان هذا تجنيساً لوجب أن يكون قولهم: (ضربت زيداً بالعصا ضرباً فلق المضروب بالضارب) قد تضمن التجنيس في أربعة مواضع: الفعل، والمصدر، واسم المفعول، واسم الفاعل، وهذا مما لم يذهب إليه ذاهب[].

قال الصفدي: ((ليس الأمر كما ظنه (ابن أبي الحديد) من أن (ابن الأثير) جعل اسم الفاعل واسم المفعول جناساً إذ لا يقول هذا من دون هذا الرجل في فن البديع إذ هو أمر ظاهر لمن تعاطى هذا الفن في المبادئ ولكن ابن الأثير توهم أن (موتوراً) هو الذي قتل له قتيل، ولم يدرك به – وهو الصحيح – وأن (واتراً) من قولك قوس موترة من الوتر، بمعنى: إن سيفك لا يبرح مهيأ للضرب كما ان القوس لا يركب فيها الوتر إلا لمهم مع ان هذا بعيد لا يصح في الاستعارة خارج عن القياس لأنه لا يقال: قوس واترة بمعنى موترة من باب قوله تعالى: ﴿مِن مَّاء دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6] بمعنى مدفوق وعلى كل حال فقد وهم ابن الأثير وأفرط ابن أبي الحديد في الشناع عليه))[].

ولا أعلم لماذا تأول الصفدي كلام ابن الأثير التأول البعيد وكيف عرف أن ابن الأثير وهم وأراد هذا المعنى.

وسمى الصفدي الجناس الناقص بالجناس المزدوج وقسمه على عدة أنواع توسع بها[]:

1- أن تكون الزيادة في أول الثاني ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ* إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 29 – 30].

2- أن تكون الزيادة في أول الأول وهو أشرف من القسم الأول في الذوق ويسمى (المكرر) و(المردد) ومثّل له بقول البستي:

أَبَا العَبَّاسِ لا تَحسبِ بِأنّي لِسِنّي مِن حُلَى الأشْعَارِ عَارِي
فَلِي طَبعٌ كَسِلسَالٍ معينٍ زِلالٍ مِن ذُرَا الأحْجَار جَارِ
إذَا مَا أكبَتْ الأدوارُ زنداً فَلِي زندٌ عَلَى الأدوَارِ وارِ()

ومن الجدير بالذكر أن ابن الأثير ذكر هذه الأبيات شاهداً على القسم الخامس من أقسام المشبه بالتجنيس والذي سماه المجنَّب وهو أن يجمع مؤلف الكلام بين كلمتين إحداهما كالتبع للأخرى والجنيبة().

ثم قال: "وهذا القسم عندي فيه نظر لأنه بلزوم ما لا يلزم أولى منه بالتجنيس ألا ترى أن التجنيس هو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى وهاهنا لم يتفق إلا جزء من اللفظ وهو أقله واللزوم في الكلام المنثور فهو تساوي الحروف التي قبل الفواصل المجموعة وهذا هو كذلك لأن العين والراء تساويا في البيت الأول في قوله (الأحجار) و(عار) والجيم والراء في البيت الثاني في قوله (الأحجار) وجار"().

وردّ عليه الصفدي فقال: الصحيح أن هذا من أقسام التجنيس وهو النوع الذي يسمونه بالمزدوج ولزوم ما لا يلزم باب معقود بذاته لا مدخل له في هذا ولا لهذا فيه مدخل فاللزوم عبارة عن أن يأتي الشاعر أو الكاتب في القافية قبل الروي بحرف أو أكثر يلتزم بورود ذلك في كل قافية كقول المعري:

لَا تَطلبَنَّ بآلةٍ لَكَ رَتبة قَلَمُ البَلِيغِ بِغَير حَظٍ مغزَلُ
سَكَنَ السِّمَاكانِ السَّمَاءَ كِلَاهُمَا هَذا لَهُ رمحٌ وَهَذا أَعزَلُ()

فإن المعري التزم بالزاي قبل الروي وهو اللام ولو قال معول، وأفضل مثلاً لصحت القافية ولكن ورود الزاي لزوم ما لا يلزم وعلى هذا الشرط بنى المعري لزومياته من أولها إلى آخرها وأما الذي أورده ابن الأثير فلم يكن كذلك لأنه قبل الألف الأولى عين والثانية جيم والثالثة واو ففات اللزوم().

3- أن تكون الزيادة في أحدهما متوسطة كقول الشاعر:

كفانا إليكم حدَّنا وحديدنا وكفٌّ متى ما تطلب الوتر تنعم()

4- أن تكون الزيادة بحرف واحد ويسمى المذيل ومثّل له بقول كعب بن زهير:

ولقد علمتِ وأنتِ غيرُ حليمةٍ ألاّ يقربني هوى لهوانِ()

ب- أن تكون الزيادة بحرفين ويسمى المتمم ومثّل له بقول حسان بن ثابت:

وكنا متى يغزُ النبيُّ قبيلةً نَصِلْ حافتيه بالقنا والقنابلِ()

رابعاً: **الاختلاف في أنواع الحروف**: ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف وهو قسمان:

1- **المضارع**: وهو أن يكون الحرفان المختلفان متقاربين وهو على ثلاثة أنواع:

أ- أن يكون الحرفان في الأول ومثّل له بقول الحريري: ((وبيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس))().

ب- أن يكون الحرفان في الوسط كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 26].

ج- أن يكون الحرفان في الآخر ومثّل له بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): "الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة"().

2- **اللاحق**: وهو أن يكون الحرفان المختلفان غير متقاربين وهو على ثلاثة أنواع:

أ- أن يكون الحرفان في الأول نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: 1].

ب- أن يكون الحرفان في الوسط نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: 75].

قال السبكي: "وقع الاختلاف في الوسط بالفاء والميم وهذا فيه إشكال لأن الفاء والميم متقاربان لكونهما من حروف الذلاقة ومن حروف الشفة فكيف يكونان متباعدين"().

وقال التفتازاني: في عدم تقارب الميم والفاء الشفويتين نظر().

ج- أن يكون الحرفان في الأخير كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ﴾ [النساء: 83].

قال السبكي: فوقع الاختلاف بالنون والراء وفيه نظر لأنهما من أحرف الذلاقة().

وهذا النوع من الجناس – الاختلاف في أنواع الحروف – جعله ابن الأثير القسم الثاني من المشبه بالتجنيس وهو عنده أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير().

وسماه الصفدي الجناس المطمع وقال: ومنهم من يسميه المضارع ومنهم من يسميه المطرف ومنهم من يسميه اللاحق() وقسمه إلى عدة أقسام قريبة من تقسيم القزويني.

خامساً: **جناس القلب**: وهو أن يكون الاختلاف في ترتيب الحروف وهو ضربان:

1- **الضرب الأول**: قلب الكل: نحو قولهم: حسامه فتح لأوليائه، حتفٌ لأعدائه.

2- **الضرب الثاني**: قلب بعض: نحو (اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا).

وإذا وقع جناس القلب وكان أحد المتجانسين في أول البيت والآخر في آخره سمي مقلوباً مجنحاً، وجناس قلب الكل هو الضرب الثاني من القسم الرابع المشبه بالتجنيس عند ابن الأثير الذي سماه المعكوس وهو ضربان الثاني منها عكس الحروف نحو (كرسي) و(يسرك) وأما الأول وهو عكس الألفاظ نحو قولهم: (عادات السادات، سادات العادات)، وقولهم: (شيم الأحرار أحرار الشيم)().

وردّ عليه الصفدي فيما يتعلق بهذا الضرب – الأول- بقوله: "أقول: ما لهذا النوع دخول في باب التجنيس وإنما من باب رد الأعجاز على الصدور وهو باب مستقل بذاته"().

ويبدو أنَّ الصفدي لم يلتفت إلى أنَّ ابن الأثير كان يرى أنَّ رد الصدر على العجز من التجنيس فقال في المثل: "ورأيت الغانمي قد ذكر في كتابه باباً وسماه (رد الأعجاز على الصدور) خارجاً عن باب التجنيس، وهو ضرب منه وقسمٌ من جملة أقسامه كالذي نحن بصدد ذكره هاهنا"().

سادساً: **الجناس المزدوج**: ويسمى المكرر والمردد وهو أن يلي أحد المتجانسين الآخر() كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: 22].

سابعاً: **ما يلحق بالجناس وهو شيئان**():

1- **الأول**: أنْ يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: 43].

2- أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به كقوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38] وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168].

وعدّه الصفدي من الجناس وسماه الجناس المقارب، وقال منهم من يسميه (جناس الاشتقاق) ومنهم من يسميه (جناس الاقتضاب) وقسمه أقساماً كثيرة().

قال الفخر الرازي (ت 606هـ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصافات: 125]: "كان الملقب بالرشيد الكاتب() يقول لو قيل: أتدعون بعلاً وتدعون أحسن الخالقين أوهم أنه أحسن لأنه كان قد تحصل فيه رعاية معنى التحسين وجوابه: أن فصاحة القرآن ليست لأجل رعاية هذه التكاليف بل لأجل قوة المعاني وجزالة الألفاظ"().

وقال الصفدي (ت 764هـ): قالوا ما الحكمة في العدول عن أن يقول: أتدعون بعلاً وتدعون أحسن الخالقين فإن يدع مثل يذر ويكون في اللفظ زيادة الجناس وهو من أنواع البديع الذي هو أحد أثافي البلاغة وأجيب عنه بأنه لو أتى على هذه الصفة لاحتمل التحريف في اللفظ ويقال بالعكس أي أتدَعون بعلاً وتدْعون أحسن الخالقين بتحريك الدال من الأول وسكونها من الثاني().

ولم يرتضِ الصفدي هذا الجواب الذي ذكروه فقال: هذا الجواب ليس بشيء لأن سياق الكلام وقرينة اللفظ والحال يمنعان من هذا الوهم ويبطلان هذا التحريف لأنه إنكار على من دعا الصنم وترك الله والجواب أن لفظ القرآن الكريم أعذب في السمع وأخف على اللسان فان تكرار الحروف على اللسان بالثقل والخفة أعقد ويحتاج إلى إحضار الذهن وينطق بالأول كالثاني وعكسه وذلك أن الجناس وإن كان من أنواع البديع إلا أنه يكون في بعض صوره مستثقلاً().

المطلب الثاني

رَدُّ العَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ

عدّه ابن الأثير (ت 637هـ) والخلخالي (ت 745هـ) من الجناس() بخلاف أغلب البلاغيين الذين عدّوه لوناً بلاغياً ومحسناً لفظياً مستقلاً.

وعرفه الرازي (ت 606هـ) بأنَّهُ: "كل كلام وجد في نصفه الأخير لفظ يشبه لفظاً موجوداً في نصفه الأول"().

وعرفه السكاكي (ت 626هـ) بقوله: هو أن تكون إحدى الكلمتين المتكررتين أو المتجانستين أو الملحقتين بالتجانس في آخر البيت والأخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت وهي صدر المصراع الأول، وحشوه، وآخره، وصدر المصراع الثاني، وحشوه().

وعرفه ابن الزملكاني (ت 651هـ) بقوله: "هو أنْ تُلاقي آخرَ الكلامِ أولَهُ بوجهٍ مثل قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: 37]"().

وعرفه الحلي (ت 750هـ) بقوله: "هو عبارة عن أنْ يأتيَ الشاعرُ بكلمة في صَدْرِ البيت متقدمة, أو متأخرة, ثم يأتي بها بلفظها, ومعناها, أو بما تصرف من لفظها في عجزه وأحسنه ما كانت اللفظة افتتاحاً للبيت والأخرى ختاماً له"().

ومما تقدم من التعريفات تبين أن للبلاغيين في ردِّ العجز على الصدر منهجين الأول يقصره على الشعر وهو ما نراه في تعريف السكاكي والحلي والثاني يجعله شاملاً للشعر والنثر كما في تعريفي الرازي وابن الزملكاني وهو رأي أغلب البلاغيين في القرنين السابع والثامن الهجريين.

وأشار السجلماسي (ت 704هـ) إلى هذا الخلاف بقوله: "وعلماء البيان وأهل صنعة البلاغة() يرون أنَّ هذا النوع من النُّظُومِ وهذا الأسلوب من التراكيب هو مخصوص بالقول الشعري فقط ويقع عندهم منه في القوافي خاصة وهؤلاء لالتزامهم هذا الرأي فانهم يميطونه من القرآن وبالجملة من القول غير الشعري ويرون أنه إنما يوجد في الشعر فقط"().

وردّ السجلماسي (ت 704هـ) على هذا الرأي ولنقف على رد السجلماسي لابد أن نعرف حد رد العجز على الصدر عنده وهو – عنده – : "قولٌ مركبٌ من جزئين() متفقي المادة, والمثال, كُلُّ جزءٍ منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال ملائمية وقد أخذا من جهتي وضعهما في الجنس الملائمي من الأمور ووضع أحدهما صدراً والآخر عجزاً مردوداً على الصدر بحسب هيئة الوضع اضطراراً"().

ثم عقّب بتوضيح على التعريف فقال: ومعنى ذلك انه ينبغي أن يكون أحد الجزأين – وهو العجز ضرورة – كائناً من القول في الخاتمة والنهاية والآخر فقط دون تضاعيفه وأثنائه().

ثم تحدث عن الشعر وحدّه والعجز وما المراد به ليكون كلامه هذا مقدمة لنقضه على مَن يقصر رد العجز على الصدر على الشعر فقط فقال: إن القول الشعري – كما قيل – هو القول المحيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة ولنتأمل أجزاء هذا الحد فنقول: إن معنى كونها موزونة هو أن يكون لها عددٌ إيقاعي ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها وبالجملة كل جزء منها مؤلفاً من أقوال إيقاعية يكون عدد زمان أحدها مساوياً لعدد زمان الآخر ومعنى كونها مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول من تلك الأقاويل واحدة والقافية هي نوع تحته جنس ولنسمه العجز أو الخاتمة أو النهاية، والنوع مركب من جنس وفصل والأحكام والمحمولات التي تلحقه أحياناً تلحقه بما هو نوع أي باعتبار المقوِّم لذاته فيكون الحكم أخص وأحياناً تلحقه باعتبار جنسه فيكون الحكم أعم ويظهر من هذا النوع من البلاغة انه غير مقصور على القول الشعري ولا مخصوص بالقوافي والنظر في إمكانه ووجوده: فأما إمكانه فلو فحص قول غير شعري مردود العجز على الصدر دون وزن وقافية لم يكن ممتنعاً وذلك كأن نقول: (فلان سريع إلى الشر وليس إلى الخير سريع) وأما وجوده بالفعل فقوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: 21] وقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾ [طه: 61] وقوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187] فيكون قد ظهر بهذا الاعتبار أن الحكم والاعتبار هنا هو للمحمول الكلي البسيط والطبيعة السارية في الكثرة وهو الجنس الذي سميناه أولاً العجز والنهاية والخاتمة وذلك أن القافية: هي عجزٌ ما، فيكون الحكم لذلك أعم وأن التصدير يقع في الأقاويل كلها شعرية كانت أو غير شعرية

والظن بمن منع ذلك أن مثار شبهتهم وسبب غلطهم دوام الأنس بالقوافي والاعتياد للأقاويل الشعرية والاعتياد للشعر مع وضوح هذا النوع من النظم فيه وذلك لإدراك العجزية بالقافية بسهولة().

وأما أقسامه فاختلف فيها البلاغيون أيضاً فقسمه ابن المعتز ثلاثة أقسام():

1- ما يوافق آخر كلمة فيه آخر كلمةٍ في نصفه الأول وسماه ابن أبي الأصبع تصدير التقفية() ومثّلا له بقول الشاعر:

تلقى إذا ما الأمر كان عرمرماً في جيش رأي لا يَفلُ عرمرمِ()

ومثّل له ابن أبي الأصبع قرآنياً() بقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلآئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: 166].

2- ما يوافق آخر كلمة منه أول كلمة في نصفه الأول وسماه ابن أبي الأصبع تصدير الطرفين()، ومثّلا له() بقول الأقيشر الأسدي:

سريعٌ إلى ابن العم يلطمُ وجههُ وليس إلى داعي الندى بسريعِ()

ومثّل له ابن أبي الأصبع قرآنياً() بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168] وقوله تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: 8].

3- ما يوافق آخر كلمة فيه بعض ما فيه.

قال ابن أبي الأصبع معلقاً على هذا القسم الثالث: وهو عندي مدخول التعريف من أجل قوله: ما وافق آخر كلمة من البيت بعض كلماته في أي موضع كانت فإنها لو كانت في العجز لم يسمَ تصديراً لأن اشتقاق التصدير من صدر البيت فلابد من زيادة قيد في التعريف يسلم به من الدَّخَلِ نحو أنْ يقولَ: (بعض كلمات البيت في أي موضع كانت من حشو صدره), وسمى هذا القسم بتصدير الحشو().

وسيتبين من تقسيمات الرازي والقزويني أنَّ ابن أبي الأصبع غيرُ مُصِيبٍ في اعتراضه وردِّهِ على ابن المعتز, وذلك؛ لأنَّ وقوع اللفظين في الشطر الثاني من البيت شيء وارد وهو نوع من أنواع رد العجز على الصدر.

قسّم الرازي رد العجز على الصدر تقسيمين أحدهما بلحاظ العلاقة بين اللفظين والثاني بلحاظ مواقع اللفظين من الجملة أو البيت().

فالتقسيم الأول – بلحاظ علاقة اللفظين – عنده أربعة أقسام هي:

1- أن يشترك اللفظان صورة ومعنى.

2- أن يشتركا صورة لا معنى.

3- أن يشتركا في الاشتقاق.

4- أن يشتركا في شبهة() الاشتقاق.

وأما القسم الثاني – بلحاظ الموقع – فهو أربعة أقسام أيضاً:

1- أن يكون اللفظان المشتركان طرفين.

2- أن يكونا حشوين.

3- أن يكون الصدر طرفياً والعجز حشوياً.

4- أن يكون الصدر حشوياً والعجز طرفياً.

ثم قال الرازي: فأما القسم الثاني والثالث – من التقسيم الثاني – فلم أظفر بأمثلتهما وأما القسم الأول وهو أن يكونا طرفين ففيه الأقسام الأربعة من التقسيم الأول وهي أن يتفقا لفظاً ومعنى كقول الشاعر:

سُكْرَانِ سُكرُ هوى وسكرُ مدامة أنى يفيق فتى به سكر()

أو يتفقا لفظاً ويختلفا معنى كقول الشاعر:

ذوائب سود كالعناقيد أرسلت فمن أجلها منا النفوس ذوائب()

أو يتفقا في الاشتقاق كقول البستي:

ثلبك أهل الفضل قد دلني انك منقوص ومثلوب()

أو يتفقا في مشابهة الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168].

وأما القسم الرابع من التقسيم الثاني فهو أربعة أقسام أيضاً فانه إما أن يقع الصدر في حشو المصراع الأول أو في آخره أو في أول الثاني أو في وسط الثاني وهذا القسم الرابع الذي يقع في وسط الثاني لم يظفر له الرازي بمثال فبقيت الأقسام المعتبرة في كل قسم ثلاثة:

1- القسم الأول: وهو المتفقان لفظاً ومعنى فإما أن يكون الصدر في حشو المصراع الأول كقول الشاعر:

أما القبور فإنهن أوانس بجوار قبرك والديار قبور()

أو في آخر المصراع الأول كقول الشاعر:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرماً فما زلت بالبيض القواضب مغرما()

أو في أول المصراع الثاني كقول ذي الرُمة:

وإن لم يكن إلا تعلل ساعةٍ قليلاً فإني نافع لي قليلُها()

واعترض ابن أبي الأصبع على الرازي أيضاً لاستشهاده ببيت ذي الرمة كون اللفظين في الشطر الثاني فقال: ولا ألوم ابن المعتز وهذا ابن الخطيب() على تأخر زمانه واطلاعه لأجل التأخر على أكثر ما قيل وتقدمه في الفضائل قد جاء على بعض أقسام التصدير بهذا البيت().

وهذا يعني أن ابن أبي الأصبع يشترط في رد العجز على الصدر أن يكون أحد اللفظين في الشطر الأول والثاني في الشطر الثاني.

2- القسم الثاني المتحدان لفظاً لا معنى فإما أن يكون الصدر في حشو المصراع الأول كقول الثعالبي (ت 429هـ):

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل()

أو في آخر المصراع الأول كقول الحريري:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتونٌ برنات المثاني()

أو أول المصراع الثاني كقول الشاعر:

رماك زمان السوء من حيث لا يرى فرامَ ولم يظفر بما هو رامي()

3- القسم الثالث: المختلفان في بعض الوجوه المتحدان في الاشتقاق وهو إما أن يكون الصدر في حشو المصراع الأول كقول أبي فراس الحمداني (ت 357هـ):

وما إن شبت من كِبَر ولكن رأيت من الأحبة ما أشابا()

أو في آخر المصراع الأول كقول البحتري:

ففعلك إن سُئلت لنا مُطيع وقولك إن سألت لنا مطاع()

أو أول المصراع الثاني كقول أبي تمام:

ثوى في الثرى من كان يحيا به الثرى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر()
وقد كانت البيض المآثير في الوغى بواتر فهي الآن من بعد بتر()

4- القسم الرابع: أن يكون بين اللفظين شبهة الاشتقاق وهو إما أن يكون الصدر في حشو المصراع الأول كقول الشاعر:

إذا العزاء حلت بدار قوم فليس تزول إلا بالعزاء()

أو أن يكون في آخر المصراع الأول كقول الحريري:

ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع إلى تلخيص عانِ()

أو يكون في أول المصراع الثاني كقول الشاعر:

لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى()

ذكرت أقسام الرازي كلها وبتفاصيلها لبيان مدى التشعب والاختلاف بين البلاغيين في أقسام هذا اللون البديعي.

وأما السكاكي فاقتصر في تقسيمه على التقسيم الموقعي وهو التقسيم الثاني عند الرازي وأهمل التقسيم العلائقي وهو التقسيم الأول عند الرازي وذكر تقسيمه بصورة موجزة وهو أن تكون إحدى اللفظتين في آخر البيت والثانية في واحد من خمسة مواضع الأول صدر المصراع الأول، والثاني: حشوه، والثالث: آخره، والرابع: صدر المصراع الثاني، والخامس: حشوه().

وأما القزويني فنقل كل ما قاله الرازي تقريباً ولكن بشيء من الاختصار وإهمال القسم الأخير الذي يكون فيه اللفظان بينهما شبه الاشتقاق().

المطلب الثالث

السجع

عرفه ابن الأثير (ت 637هـ) بأنه: "تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد"().

وعرفه ابن أبي الأصبع (ت 654هـ) بقوله: "هو أنْ يتوخى المتكلمُ, أو الشاعرُ في أجزاء كلامه بعضها غير متزنة بزنة عروضية ولا محصورة في عدد معين بشرط أنْ يكونَ روي الأسجاع روي القافية"().

وعرفه بدر الدين بن مالك(ت686هـ) بقوله: هو "أنْ يكونَ مقاطع شطر الأجزاء على سجع موافق للروي ومقاطع شطرها الآخر متداخلة للموافقة مسجوعة وغير مسجوعة"().

وعرفه الطوفي (ت 716هـ) بأنَّهُ: "تواطؤ فواصل الكلام المنثور على حرف واحد أو حرفين متقاربين"().

وعرفه الحلي (ت 750هـ) بقوله: "وهو أنْ يأتيَ المتكلمُ في أجزاء كلامه, أو بعضها بأسجاعٍ غير متزنة بزنة عروضية, ولا محصورة في عدد معين بشرط أنْ يكونَ روي الأسجاع على روي البيت"().

ومما تقدم من التعريفات يتبين ان البلاغيين غير متفقين في اقتصار السجع على النثر أو تعديه إلى الشعر فبعضهم يرى أنه يقع في النثر حصراً كما في تعريف ابن الأثير والطوفي بل أنهم صرحوا بذلك فقد قال ابن الأثير: السجع يختص بالكلام المنثور().

وقال السكاكي: السجع في النثر كالقوافي في الشعر().

وذهب بعضهم الآخر إلى أنه يشمل الشعر والنثر كما في تعريف ابن أبي الأصبع والحلي.

وقال القزويني: وقيل السجع غير مختص بالنثر() ومثاله من الشعر قول أبي تمام:

تجلى به رشدي وأثرت به يدي وفاض به ثمدي وأورى به زندي()

وكذلك اختلف البلاغيون في حسن السجع وقبحه فمنهم من يرى قبح السجع وانه ليس منه شيء في القرآن وإنما الذي في القرآن هو الفواصل والفواصل عندهم حسنة غير قبيحة فقال الباقلاني (ت 402هـ): "وأما الفواصل

فهي حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني وفيها بلاغة، والأسجاعُ عيبٌ؛ لأنَّ السجعَ يتبعه المعنى والفواصل تابعة للمعاني"().

واحتجوا أيضاً بأنَّ السَّجَعَ يشتمل على الكلفة، وأنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن السجع في الدعاء، ومما احتجوا به أيضاً قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لبعضهم: أسجعاً كسجع الجاهلية().

وقال الطيبي (ت 743هـ): ولا يقال في التنزيل أسجاع بل هي فواصل() لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: 3].

وبعضهم الآخر يرى أن السجع حسن وفضله على الاسترسال في الكلام().

فقال ابن الأثير (ت 637هـ): "وقد ذمه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة ولا أرى لذلك وجهاً سوى عجزهم أن يأتوا به وإلا فلو كان مذموماً لما ورد في القرآن الكريم فانه قد أتى منه بالكثير حتى أنَّهُ ليؤتى بالسورة جميعاً مسجوعة كسورة الرحمن، وسورة القمر، وغيرهما وبالجملة فلم تخلُ منه سورة من السور"().

وقال العلوي (ت 749هـ): السجع في القرآن الكريم أكثر من أن يعد ويحصى().

وقد ردَّ أصحاب هذا الاتجاه على حجج أصحاب الاتجاه الأول القائلين بقبح السجع ومنع وقوعه في القرآن أما حجتهم التي تقضي بأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن السجع وقال: (أسجعاً كسجع الكهان) فردّ عليها ابن الأثير قائلاً: لو كره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) السجع مطلقاً لقال: أسجعاً؟ ثم سكت ولم يكمل لكان المعنى يدل على إنكار هذا الفعل لِمَ كان ولكن لما قال: أسجعاً كسجع الكهان صار المعنى معلقاً على أمر وهو إنكار الفعل لِمَ كان على هذا الوجه فعلم انه إنما ذم من السجع ما كان مثل سجع الكهان لا غير وانه لم يذم السجع على الإطلاق لأن السجع ورد في القرآن الكريم وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه قد نطق في كثير من كلامه حتى انه غيّر الكلمة عن وجهها إتباعاً لها بأخواتها من أجل السجع فقال لابن ابنته (عليهم السلام): (أعيذه من الهامة والسامة وكل عين لامة) وإنما أراد (ملمة) لأن الأصل فيها من (ألم) فهو (ملم)().

ويرى ابن الأثير أنَّ النهي الوارد في الحديث نَهيٌ عن حكم الكاهن الوارد باللفظ المسجوع لا عن السجع نفسه وذلك لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لما أمر في دية الجنين غرة عبدٍ أو أمة قال الكاهن: أأدي من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل) فقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (أسجعاً كسجع الكهان) أي: أحكماً كحكم الكهان فالسجع إذن ليس بمنهي عنه وإنما المنهي عنه هو الحكم المتبوع في قول الكاهن().

قال الطوفي (ت 716هـ): وقد تخرج بعض الألفاظ في القرآن الكريم عن أصلها القياسي مراعاة للسجع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: 73] والأصل (إقامة) وهذا دليل قاطع على فضيلة السجع وعدم ذمه مطلقاً().

وأما حجتهم القائلة بنهي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن السجع في الدعاء فرد عليها الطوفي فقال: إنما نهى النبي عن السجع في الدعاء إذا كان متكلفاً على خلاف الطبع لأنه حينئذٍ يلهي عن الخشوع الذي هو أكبر

مقاصد الدعاء بدليل انه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أعوذ بك من عين لا تدمع وقلب لا يخشع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع، أعوذ بك من هؤلاء الأربع)() وهذا سَجَعٌ لكنَّهُ لفصاحته (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يتكلفه().

وأما حجتهم بأنَّ السجعَ مشتمل على التكلف فردّ عليها ابن الأثير (ت 637هـ) بقوله: إنَّ الأصلَ في السجع إنَّما هو الاعتدال في مقاطع الكلام والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء والنفس تميل إليه بالطبع().

وابن الأثير ميز بين السجع الجيد وغيره فقال: وينبغي أن تكون الألفاظ المسجوعة حلوة حارة طنانة رنانة لا غثة ولا باردة أي لا يصرف صاحبها نظره إلى السجع نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة وما يشترط لها من الحسن ولا إلى تركيبها وما يشترط له من الحسن ثم أن يكون اللفظ فيه تابعاً للمعنى لا أن يكون المعنى فيه تابعاً للفظ وأن تكون كل وحدة من الفقرتين المسجوعتين دالة على معنى غير المعنى الذي دلت عليه أختها().

ثم استحضر ابن الأثير إشكالاً قد يطرح وهو إذا كان السجع أعلى درجات الكلام فكان ينبغي أن يأتي القرآن كله مسجوعاً وليس الأمر كذلك، فأجاب عليه: بأن القرآن أكثره مسجوع وما منع أن يأتي القرآن كله مسجوعاً إلا انه سلك به مسلك الإيجاز والاختصار والسجع لا يواتي في كل موضع من الكلام على حد الإيجاز والاختصار فترك استعماله في جميع القرآن لهذا السبب هذا أولاً وأما الوجه الثاني وهو الأقوى ويثبت أفضلية المسجوع على غير المسجوع وهو إنما تضمن القرآن غير المسجوع لأن ورود غير المسجوع معجزاً أبلغ في باب الإعجاز من ورود المسجوع ومن أجل ذلك تضمن القرآن القسمين جميعاً().

وطرح إشكالاً ثانياً فقال: لعل قائلاً يقول إنك اشترطت أن تكون كل واحدة من الفقرتين في الكلام المسجوع دالة على معنى غير المعنى الذي دلت عليه أختها وقد ورد في القرآن الكريم لفظتان بمعنى واحد في آخر إحدى الفقرتين المسجوعتين كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيّاً﴾ [مريم: 54] وكل رسول نبي فأجاب عنه بأن هذا ليس كما اشترط في اختصاص كل فقرة بمعنى غير المعنى الذي اختصت به أختها وإنَّما هذا هو إيراد لفظتين في آخر إحدى الفقرتين بمعنى واحد وهذا لا بأس به طلباً للسجع().

ولم يرضَ ابن أبي الحديد (ت 656هـ) بشرط ابن الأثير الأخير الذي ينص على أن تكون كل واحدة من السجعتين دالة على معنى غير معنى الأولى فقال: هذه سنة الكتاب وعادتهم مازالوا عليها حديثاً وقديماً وهم يرون ذلك من باب سعة العبارة والاقتدار على الألفاظ ثم إن السجعة الثانية تؤكد معنى الأولى، والتأكيد عمدة البيان والكتابة والقرآن الكريم وهو على غاية الإيجاز والاختصار قد تضمن ذلك في كثير من المواضع نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ* مَلِكِ النَّاسِ* إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: 1 – 3] فالرب هاهنا والملك والإله بمعنى فكل واحدة من هذه السجعات قد أعطت معنى الأخرى وكذلك قوله تعالى: ﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً وَنَبَاتاً* وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً﴾ [النبأ: 15 – 16] فان الجنات هي البساتين ولا معنى للبساتين إلا ما كان محتوياً على الحب والنبات().

وأما أقسام السجع فقد قسمه الرازي على ثلاثة أقسام:

1- المتوازي: وهو أنْ تكونَ الكلمتانِ متساويتينِ في عدد الحروف وفي نوع الحرف الأخير() نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ* وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: 13 – 14].

وأضاف القزويني للمتوازي شرطاً آخر وهو أن تكون ألفاظ القرينتين مختلفة في الوزن والتقفية معاً أو في الوزن فقط أو التقفية فقط().

2- المطرَّف: هو أنْ تكونَ الكلمتانِ مختلفتينِ في عدد الحروف ومتفقتين في الحرف الأخير() نحو قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً* وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ [نوح: 13 – 14].

ووافقه على حَدِّ هذا القسم أغلبُ البلاغيين().

3- المتوازن: وهو أنْ تتفقَ الكلمتانِ في عدد الحروف ويختلفانِ في الحرف الأخير() نحو قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ* وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: 15 – 16].

وهذا القسم الثالث عليه خلاف حتَّى أنَّ الرازي نفسه قال: وهذا القسم غيرُ داخلٍ في حَدِّ السجع().

وأفرده ابن أبي الأصبع في باب مستقل سماه المماثلة ولم يذكره في باب السجع().

ولم يذكره القزويني في أقسام السجع وإنَّما أدخل القزويني الترصيع في السجع وجعل السجع ثلاثة أقسام المتوازي, والمطرف, والترصيع, وهو أنْ يكونَ ما في إحدى القرينتين من الألفاظ, أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية()، ومثّل له بقول الحريري: "وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه"().

وتابع القزويني في رأيه هذا أغلبُ شرّاح التلخيص().

وهذه الأقسام كلها ترجع إلى تقسيم واحد ناظرٍ في الأصل إلى الكلمة المسجوعة نفسها من حيث الوزن والتقفية وَقَسَّمَ ابن الأثير السجعَ تقسيماً آخرَ ناظراً في الأصل إلى عدد الكلمات في كل فقرة (قرينة) من الفقرتين (القرينتين) وهو ثلاثة أقسام:

1- الأول: أنْ يكونَ الفصلانِ متساويينِ لا يزيد أحدهما عن الآخر كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ* وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 9 – 10] وقوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً* فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً* فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً* فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً* فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً﴾ [العاديات: 1 – 5].

قال ابن الأثير: ألَا ترى كيف جاءت هذه الفصول متساوية الأجزاء حتَّى كأنَّها أُفرِغَتْ في قالب وأمثال ذلك في القرآن الكريم كثير وهو أشرفُ السَّجَعِ منزلةً؛ للاعتدالِ الذي فيه().

2- الثاني: أنْ يكونَ الفصلُ الثاني أطولَ من الأول لا طولاً يخرج عن الاعتدال خروجاً كثيراً فإنَّهُ يقبح عند ذلك, ويستكره, ويعد عيباً, ومن هذا القسم قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيراً* إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظاً وَزَفِيراً* وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ [الفرقان: 11 – 13] الفقرة الأولى ثماني لفظات والثانية تسع لفظات().

3- الثالث: أنْ يكونَ الفصلُ الآخرُ أقصرَ من الأول وهو عيبٌ فاحِشٌ, وذلك؛ لأنَّ السَّجَعَ يكون قد استوفى أمده من الفصل الأول بحكم طوله ثم يجيء الفصل الثاني قصيراً عن الأول فيكون كالشيء المبتور فيبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها().

واستشهد الطوفي (ت716هـ) بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ * وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدثر: 6 – 7] وعلّق على الآيتين بقوله: "قال ابن الأثير: (وكون الفصل الثاني أقصر من الأول عيب) وهذا ردٌ عليه"().

وعَدَّ القزوينيُّ التشطيرَ, والتصريعَ من السَّجَعِ() وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ شُرَّاحُ التَّلخِيصِ() فِي حِينَ خَالَفَهُ عُمُومُ البلاغيينَ, وذلك أنَّهم بحثوا التشطيرَ, والتصريعَ تحت بابينِ مستقلينِ().

الهوامش